

Distr.: General
15 March 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

التقديرات المنقحة ضمن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ فيما يخص آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة ضمن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ فيما يخص آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية، وذلك في إطار الباب ٢٧، المساعدة الإنسانية، والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (A/73/729). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين للأمين العام قدموا معلومات إضافية، كان آخرها ردود خطية وردت في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩.

٢ - وقرر مجلس الأمن، في قراره ٢١٦٥ (٢٠١٤)، أن ينشئ، لمدة ١٨٠ يوماً، آلية للرصد تقوم، بموافقة البلدان المعنية المجاورة للجمهورية العربية السورية، بمراقبة تحميل جميع شحنات الإغاثة الإنسانية، التي ترسلها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون، في مرافق الأمم المتحدة ذات الصلة. وقرر المجلس في الفقرة ٣ من هذا القرار أن تقوم الآلية أيضاً بمراقبة فتح أي شحنة بعد ذلك من قبل سلطات الجمارك في البلدان المجاورة المعنية وذلك في بعض المعابر الحدودية مع الأردن وتركيا والعراق، مع إخطار السلطات السورية بذلك، من أجل التأكد من الطابع الإنساني لهذه الشحنات. ومدد المجلس فيما بعد ولاية الآلية بموجب قراراته ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، ثم مؤخراً بموجب قراره ٢٤٤٩ (٢٠١٨) وإلى غاية ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

٣ - والتقديرات المنقحة المقترحة تغطي العام ٢٠١٩ بمبلغ إجمالي صافيه ٣٠١٨ ٥٠٠ دولار (إجماليه ٣ ٢٨٨ ٧٠٠ دولار). وبعد مراعاة خصم الرصيد الحر البالغ صافيه ٢٢٥ ٩٠٠ دولار (إجماليه ٢٢٧ ٧٠٠ دولار) من الموارد المعتمدة لآلية الرصد لعام ٢٠١٨، يطلب الأمين العام، في تقريره، موارد



إضافية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بمبلغ صافيه ٦٠٠ ٧٩٢ ٢ دولار (إجماليه ٣ ٠٦١ ٠٠٠ دولار) في إطار الباب ٢٧، المساعدة الإنسانية، والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ معادل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وبالتالي، سيكون مجموع التقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في حدود مبلغ صافيه ٦٠٠ ٥٤٢ ٦ دولار (إجماليه ٧ ١٥١ ٠٠٠ دولار). ويشير الأمين العام إلى أن احتياجات آلية الرصد من أجل النهوض بالولاية الحالية في جزئها الخاص بعام ٢٠٢٠، أي حتى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، سيتم إدراجها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠.

٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الأمين العام ما فتى، على إثر تمديد الولاية من قبل مجلس الأمن في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، يغطي الاحتياجات الحالية باستخدام مبلغ ٩٠٠ ٢٢٥ دولار الذي يمثل الرصيد الحر لآلية الرصد، ومبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار الذي تم توفيره في إطار السلطة المخولة له بالدخول في التزامات لتغطية المصروفات غير المنظورة والاستثنائية الناشئة خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٦٤. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الالتزام المذكور أعلاه وقدره ٤٠٠ ٠٠٠ دولار سيتم التراجع عنه حالما تتخذ الجمعية قراراً بشأن تقرير الأمين العام. وتتوقع اللجنة أن يزود الأمين العام الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، بشرح مفصل لاستخدام الالتزامات المتاحة بموجب سلطة الأمين العام، ولإمكانية الرجوع في الالتزامات التي تم التعهد بها فعلاً، ولطرائق ترحيل الأرصدة الحرة. وتأمل اللجنة في أن يتم إدراج المعلومات ذات الصلة في تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

تنفيذ الولاية

٥ - يشير الأمين العام إلى أن عمليات التسليم عبر الحدود ظلت ثابتة منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤)، وأنه قد عبرت الحدود إلى الجمهورية العربية السورية، منذ شهر تموز/يوليه ٢٠١٤ وإلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ٩١٦ شحنة، أو ما يعادل ٢٣ ١٩٣ شاحنة، منها ١٨ ٥٢٩ شاحنة من تركيا و ٤ ٥٩٥ شاحنة من الأردن و ٦٩ شاحنة من العراق. وذكر أيضاً أن عمليات التسليم عبر الحدود من العراق قد بدأت في ٧ آذار/مارس ٢٠١٨، فيما توقفت عمليات التسليم عبر الحدود انطلاقاً من الأردن في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٨، بعد أن استعادت حكومة الجمهورية العربية السورية السيطرة على جنوب غرب البلد وتم تقديم المساعدات الإنسانية في تلك المنطقة من داخل البلد. وأشار إلى أنّ آلية الرصد قد نجحت في مراقبة وتأكيد الطابع الإنساني لجميع الشحنات دون وقوع حوادث أو ورود شكاوى من أي طرف (A/73/729، الفقرة ٤). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن ولاية الآلية تتعلق بمراقبة تحميل شحنات الإغاثة الإنسانية التابعة لوكالات الأمم المتحدة^(١) الإنسانية ولشركائها المنقذين.

(١) أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن كيانات الأمم المتحدة السبعة التالية قد أرسلت بانتظام شحنات من خلال هذه العملية: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

مؤشرات الأداء الرئيسية

٦ - فيما يتعلق بالمعلومات عن الميزنة القائمة على النتائج، الواردة في الجدول ١ من تقرير الأمين العام، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن بعض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز تتضمن عناصر لا تدخل مباشرة ضمن اختصاص الآلية، بما في ذلك على سبيل المثال زيادة عدد وكالات الأمم المتحدة والوكالات الشريكة التي تقدم المساعدات. وتعيد اللجنة تأكيد ما تراه من أن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ينبغي أن تبين بشكل دقيق ما يمكن أن تحققه كيانات الأمم المتحدة، والأنشطة التي يمكن مساءلتها عنها (انظر مثلاً A/73/498، الفقرة ٥٨).

الاحتياجات من الموظفين

٧ - كما هو مبين في تقرير الأمين العام، سيتألف ملاك الوظائف المقترح للآلية لعام ٢٠١٩ من ٣١ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١ مد-١، ٣ ف-٤، ٥ ف-٣، ٣ ف-٢، ٣ موظفين فنيين وطنيين، ٩ موظفين من الرتبة المحلية، و ٧ من متطوعي الأمم المتحدة)، وهو ما يمثل انخفاضاً صافياً قدره ١٠ وظائف مقارنة بعام ٢٠١٨. وبما أنّ عمليات التسليم عبر الحدود انطلقاً من الأردن قد توقفت، حيث جرت عملية التسليم الأخيرة باستخدام معبر الرمثا الحدودي في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، يقترح الأمين العام إعادة هيكلة ملاك موظفي فريق الآلية في الأردن. وتعكس الاحتياجات المقترحة من الموظفين إلغاءً تدريجياً للوظائف التالية خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩: (أ) في عمّان، إلغاء تسع وظائف (رئيس الفريق (ف-٥)، وموظف المراقبة (ف-٤)، وضابط الأمن (موظف فني وطني)، والمساعد الإداري، و ٣ سائقين (الرتبة المحلية)، واثنين من متطوعي الأمم المتحدة)؛ (ب) وفي غازي عنتاب، تركيا، إلغاء وظيفة واحدة لموظف دعم المراقبة (موظف فني وطني). ومن بين الوظائف الإحدى والثلاثين المتبقية، ستكون ٢١ وظيفة في غازي عنتاب، و ٨ وظائف في دهوك، العراق، ووظيفة واحدة في نيويورك، ووظيفة واحدة في عمّان. وتصل الاحتياجات المقدرة لتغطية المرتبات والتكاليف العامة للموظفين إلى مبلغ ٢٠٠ ٢٤٣ ٢ دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوفورات الناجمة عن إلغاء الوظائف العشر تُقدَّر بمبلغ ٦٩٤ ٠٠٠ دولار.

٨ - وفيما يتعلق بوظيفة رئيس الفريق (ف-٥) في عمّان، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن شاغل الوظيفة هو موظف يعمل بتعيين محدد المدة ورتبة ف-٤، وهو قد تولى المسؤوليات من الرتبة العليا (ف-٥) في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ وإلى غاية إلغاء الوظيفة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وتلاحظ اللجنة مع القلق التعيين "المؤقت" لأحد الموظفين في منصب رفيع المستوى لفترة طويلة، وتكرر ملاحظتها أنه ينبغي ملء جميع الوظائف الشاغرة الحالية والمستقبلية على وجه السرعة وإتمام عملية التعيين بهذه الوظائف على الفور (انظر على سبيل المثال A/73/498، الفقرة ٢٠).

٩ - وفيما يتعلق بالاحتياجات من الموظفين في مكتب عمّان، وبالنظر إلى توقّف عمليات التسليم عبر الحدود من الأردن، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن المكتب كان قد قام بالفعل، سواء عن طريق إعادة الانتداب أو عدم الاستعاضة عن الموظفين عند انتهاء عقودهم، بتقليص قوام عنصر الموظفين لديه بواقع ثماني وظائف (رئيس الفريق (ف-٥)، وموظف المراقبة (ف-٤)، والموظف الوطني من الفئة الفنية، و ٣ وظائف من الرتبة المحلية، ووظيفتان لمتطوعي الأمم المتحدة). وفيما يتعلق

بالوظيفة الوحيدة لموظف المراقبة (ف-٣) المتبقية في عمّان، أُبلغت اللجنة بأنّ شاغل الوظيفة سيحافظ على قدرة الاستعداد التشغيلي الاحتياطية في الأردن، وسينسق مع السلطات الأردنية وأصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين، وسيقدم الدعم للمكاتب الأخرى التابعة لآلية الرصد في العراق وتركيا، حسب الحاجة. وهو سيشارك في مكان العمل مع المكتب الإقليمي المعني بالأزمة السورية التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وترى اللجنة أن استمرار الوجود الدائم في عمّان لم يعد له ما يبرره. كما ترى أنّ أي دعم مطلوب، إذا كان لازماً في هذه المرحلة، يمكن توفيره من قبل الموظفين الحاليين الموجودين في مكاتب الآلية في العراق أو تركيا، أو من قبل المكتب الإقليمي المعني بالأزمة السورية والتابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الموجود في عمّان. لذلك، توصي اللجنة بإلغاء وظيفة موظف المراقبة (ف-٣) في عمّان اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة وفقاً لذلك.

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن عامل شغور بنسبة ٥ في المائة قد طُبّق على جميع الوظائف المستمرة الدولية منها والوطنية والخاصة بمتطوعي الأمم المتحدة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأنّ معدل الشغور الفعلي بلغ ١٢,٢ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، في حين بلغ متوسط معدل الشغور لعام ٢٠١٨ نسبة ١٧,١ في المائة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنّ التوقعات تفيد بأنّ معدلات الشغور لعام ٢٠١٩ ستكون أقلّ بسبب انخفاض عدد الموظفين بعد توقف العمليات عبر الحدود انطلاقاً من الأردن، وأيضاً بسبب بدء العمليات عبر الحدود انطلاقاً من العراق في شهر آذار/مارس ٢٠١٨، والملاءم المتوقع لجميع الوظائف ذات الصلة. وترى اللجنة أن التفسير المذكور أعلاه كان ينبغي إدراجه في تقرير الأمين العام، وهي تأمل في أن تُقدّم هذه التوضيحات في التقارير المقبلة، حسب الاقتضاء.

١١ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظاتها الواردة أعلاه وتوصيتها الواردة في الفقرة ٩، بالموافقة على الاحتياجات المقترحة من الموظفين.

الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف

١٢ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنّ الاحتياجات الرئيسية غير المتعلقة بالوظائف تتصل بما يلي:

(أ) مصروفات التشغيل العامة (٢٢٧ ٧٠٠ دولار)، وهي تشمل استئجار أماكن العمل في العراق وتركيا (٨٤ ٥٠٠ دولار)؛ والاتصالات، بما في ذلك المكالمات المحلية والمكالمات البعيدة المسافات والاشتراكات في الهواتف الساتلية وخدمات الإنترنت (٢٨ ٢٠٠ دولار)؛ وقطع الغيار وأعمال الصيانة اللازمة لعشر مركبات (٣٣ ٠٠٠ دولار)؛ وخدمات المرافق والتخلص من النفايات (١٨ ٠٠٠ دولار)؛ وخدمات الصيانة (١٨ ٥٠٠ دولار)؛ والرسوم المصرفية (١ ٠٠٠ دولار)؛ وأعمال التعديل والتجديد والصيانة (٣ ٠٠٠ دولار)؛ وأجور النقل وما يتصل به من تكاليف الشحن التجاري للمعدات المشتركة وشحن أصناف شتى بين مكاتب آلية الرصد ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف (١٧ ٥٠٠ دولار)؛ والتأمين العام لعشر مركبات وتسجيل ٣ مركبات يجري نقلها من الأردن إلى تركيا (٢٤ ٠٠٠ دولار)؛

(ب) سفر الموظفين (٢٧٥ ٠٠٠ دولار)، وهو يشمل السفر إلى المعابر الحدودية في باب الهوى وباب السلام واليعربية (١٧٩ ٨٠٠ دولار)؛ والسفر بين مكاتب غازي عنتاب ودهوك من أجل

الدعم الإداري والبرنامجي؛ والسفر إلى عمان لحضور اجتماعات التنسيق؛ وسفر رئيس الآلية إلى نيويورك وجنيف والجمهورية العربية السورية ولبنان (٢٠٠ ٩٥ دولار)؛

(ج) المنح والتبرعات (٧٧ ٧٠٠ دولار)، وهي تشمل مساهمات تقاسم تكاليف العمليات الأمنية العامة وعمليات غرفة اللاسلكي التي تقدمها إدارة شؤون السلامة والأمن (١٣ ٥٠٠ دولار)؛ وتكلفة ما تقدمه دائرة تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية من دعم للمهام عن بعد (٤٢ ٧٠٠ دولار)؛ وتكاليف الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستخدام وللعناصر الإدارية الخاصة بالموظفين الوطنيين والإجراءات الإدارية الأخرى (٢١ ٥٠٠ دولار).

١٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنّ الانخفاض تحت بند مصروفات التشغيل العامة (٤١ ٠٠٠ دولار) مقارنة بالنفقات في عام ٢٠١٨ يعزى أساساً إلى انخفاض الاعتماد المخصص للمكتب في الأردن، وهو سيغطي تكاليف شهر واحد من إيجار المكاتب والمرافق العامة، وكذلك تكاليف الشحن لنقل المركبات والمعدات من عمان إلى غازي عنتاب.

السفر في مهام رسمية

١٤ - تبلغ الاحتياجات الإضافية المقترحة من الموارد لتغطية تكاليف سفر الموظفين ٢٧٥ ٠٠٠ دولار، وذلك في مقابل نفقات مقدرة لعام ٢٠١٨ بمبلغ ٢٩٩ ٢٠٠ دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنّ الاحتياجات لتغطية تكاليف سفر الموظفين تشمل موارد لتغطية تكاليف سفر رئيس الآلية في مناسبتين إلى عمان من أجل دعم الموظفين والإشراف عليهم. وأبلغت اللجنة أيضاً، عند الاستفسار، بأنّ ١٣,٨ في المائة فقط من السفر في مهام رسمية قد تم بالامتثال لسياسة الشراء المسبق للتذاكر في عام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة من المعلومات المقدّمة إليها أنّ التكلفة والتبريرات المقدّمة، بما في ذلك الحجز المتأخر، لعدد من الرحلات التي تمت في ٢٠١٨ لم تكن واضحة، ومن ذلك على سبيل المثال: (أ) رحلة لمدة ١٥ أسبوعاً بتكلفة ١٨ ٧٨٤ دولار؛ (ب) ورحلة لمدة ٣ أسابيع بتكلفة ٩ ٨٣٥ دولار؛ (ج) ورحلة لمدة ٧ أسابيع بتكلفة ٦ ٢١٣ دولار.

١٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنّ الجمعية العامة قد أعربت، في عدد من المناسبات، عن قلقها إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيه الخاص بسياسة الشراء المسبق. وتكرر اللجنة تأكيد ضرورة بذل جهود أقوى، لا سيما في المجالات التي يمكن فيها تنظيم السفر بصورة أفضل (انظر أيضاً A/73/779، الفقرة ١٦).

١٦ - وعلى ضوء ما أوصت به اللجنة الاستشارية من ضرورة إلغاء الوظيفة المتبقية في عمان (انظر الفقرة ٩ أعلاه)، التي ستتفي معها الحاجة إلى سفر رئيس الآلية من أجل الإشراف على الموظفين، وبالنظر إلى الملاحظات المذكورة أعلاه بشأن الممارسات السابقة في إدارة الموارد المخصصة للسفر في مهام رسمية، توصي اللجنة بتخفيض قدره ١٣ ٧٥٠ دولار، أو نسبته ٥ في المائة، من الموارد المقترحة لسفر الموظفين.

١٧ - ورهنأً بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرتين ٩ و ١٦، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام للتكاليف التشغيلية.

الاستنتاج

- ١٨ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ٢١ من تقرير الأمين العام.
- ١٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بما يلي، رهناً بملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه:
- (أ) الموافقة على الموارد المقترحة لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية لعام ٢٠١٩ بمبلغ صافيه ٢٠٠ ٩٢٦ ٢ دولار (إجماليه ٤٠٠ ١٨٨ ٣ دولار)؛
- (ب) اعتماد مبلغ إضافي قدره ٣٠٠ ٧٠٠ ٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) في إطار الباب ٢٧، المساعدة الإنسانية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وأيضاً مبلغ إضافي قدره ٢٠٠ ٢٥٩ ٢ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ معادل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.